وليد عبد الحي*

النظام الإقليميّ العربيّ: إستراتيجيّة الاختراق وإعادة التشكيل

تناقش هذه الدراسة الإطار النظري لتحليل ظاهرة الاختراق، مستعرضةً نظريات العلاقات الدولية التي يجري تعريف النُّظم المخترقة بناءً عليها. من صور الاختراق المختلفة التي عددتها الدراسة: التهديد العربي–العربي، والتنافس بين الدول العربية على احتلال موقع المركز، والإرث التاريخي، والشركات المتعددة الجنسية. ناقشت الدراسة أيضًا دور النخب العربية في عمليات الاختراق عن طريق ارتباطها بالقوى والمصالح الدولية. ولمست الدراسة الاختراق عن طريق اللغة، والتعليم، ووسائط الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني. كما تعرضت لما أسمته "الاختراق الخشن"، كاحتلال العراق ونشر القواعد الأجنبية. في جانب آخر، ناقشت الدراسة اختراق دول الجوار الإقليمي للوطن العربي. وترى أن تباين مستويات التطور في النظم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة بين الدول العربيّة يترتب عليه تباين في مستويات الاختراق الأجنبي للدولة، أو التغلغل فيها، أو النفوذ عليها. والنظر إلى المنطقة العربيّة كمنظومة إقليمية واحدة، يكشف مستويً عميقًا من الاختراق العسكري والسياسيّ والاجتماعي والاقتصادي، فالخلافات البينيّة تُسَهِّل على القوى الخارجيّة التسلل من خلال شقوق الخلاف لاختراق الدولة والتلاعب بها.

* أستاذ العلاقات الدولية في جامعة اليرموك في الأردن.

مقدّمة

يمثّل التداخل والتفاعل المطّرد بين وحدات المجتمع الدوليّ اتّجاهًا تاريخيًّا تؤكّده المؤشّرات الكميّة في القطاعات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتستدعي منهجيّة تحليل الظاهرة الدوليّة في نطاق هذا التفاعل، التمييز بين منظورين للنظام الدولي؛ أوّلهما تجزيئي Reductionism يرى المجتمع الدوليّ وحداتٍ مستقلّة ومتباينة لكنها تترابط بشبكة من التفاعلات ذات الصبغة التكتيكيّة العابرة والنفعيّة.

أمّا ثانيهما، فهو منظور كلاني Holism يرى المجتمع الدوليّ بنيةً واحدةً تنطوي بداخلها وحداتٌ تتباين في بعض سماتها لكنّها تتفاعل بكثافةٍ مطّردة، ولتصبح هذه التفاعلات بين الوحدات هي الأساس الذي يُبنى عليه التحليل للظاهرة الدوليّة، بينما تمثّل تباينات الوحدات تنوّعًا داخل بنية النظام الدولي.

وتنتمي ظاهرة النظم السياسيّة المخترقة penetrated إلى منهجيّة وسيطة بين العمليات والوحدات. وعليه، سنبني تحليلنا لهذه الظاهرة في النظام الإقليميّ العربيّ استنادًا إلى هذه المنهجيّة الوسيطة.

الإطار النظريّ لتحليل النظم المخترقة

إنّ انتقال التحليل السياسيّ تدريجيًّا من نموذج "كرة البلياردو" الذي لا يولي العوامل الداخليّة أهميّة في تحليل التفاعل الدوليّ Billiard Ball Model إلى نموذج بيت العنكبوت cobweb حيث تنتقل الحركة من مكانٍ إلى آخرَ بفعل الترابط بين الوحدات، يجعل القدرة على تحديد ما هو متغيِّر داخلي (يدخل في نطاق السيادة) وما هو متغيِّر خارجي (البيئة الدوليّة) أمرًا في غاية التعقيد، وهو ما يسمّى تماهي الحدود Blurring Boundaries.

وتمثّل ظاهرة فيضان البيئة الدولية على بنية البيئة المحلّية أمرًا يجعل من تحديد معنى دقيق لمفهوم الاختراق مطلبًا في غاية التعقيد، إذ لا بدّ من معيارٍ نستند له يمكنه تحديد ما هو دولي وما هو داخلي، وبالتالي تحديد متى يمكن الإشارة إلى اختراقٍ ما، وهو ما يفترض التمييز بين مفهوم النفوذ Influence ومفهوم الاعتماد المتبادل interdependence ومفهوم التغلغل entryism ومفهوم الاختراق penetration، وهي مفاهيم متداولة في العلاقات الدولية لكن، يشير كلّ منها إلى بعدٍ معيّن في إطار التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي.

وتعدّ مساهمة العالم الأمريكيّ جيمس روزينيو James Rosenau الأكثر رواجًا في معالجة النظم السياسيّة المخترقة، إذ يرى أنّ العصر الحالي بسمات الترابط والتدويل التي تسمه، يجعل من تعيين الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي أمرًا ليس باليسر الذي يبدو للوهلة الأولى، غير أنّ النقطة الجديرة بالاهتمام هنا هي أنّ حدود النظام السياسيّ تتعيّن بالفعل أو النشاط وبالعمليّات activities and processes وليس بالجوانب القانونيّة legalities، ولعلّ ذلك هو ما دفعنا إلى التمييز بين النفوذ والتأثير والتغلغل، والاختراق[1]، فالنظام المخترق هو "نظام يكون فيه أطراف من خارج المجتمع الوطني يشاركون بطريقةٍ مباشرة وسلطويّة مع أطراف وطنيّة في قرارات توزيع القيم أو حشد الدعم لأهداف يتبنّونها"، وهو أمرٌ تتزايد مظاهره نتيجة التداخل المتواصل بين المتغيِّرات الخارجيّة والمتغيِّرات الداخليّة في تشكيل توزيع القيم أو تحديد القرار المتّخذ.

> ظاهرة فيضان البيئة الدولية على بنية البيئة المحلية أمرٌ يجعل من تحديد معنى دقيق لمفهوم الاختراق مطلبًا في غاية التعقيد. إذ لا بد من معيار نستند له يمكننا من تحديد ما هو دولي وما هو داخلي، وبالتالي تحديد متى يمكن الإشارة لاختراقٍ ما.

ويرى روزينيو أنّ ما يحدِّد قابليّة النظام للاختراق أو عدمها، هو ما أسماه "القدرة التكيفيّة" accommodative capability، ويحاول نموذج روزينيو تحديد مدى تدخّل الأطراف الخارجيّة أو التي يسمّيها "غير العضو" nonmembers في عملية صنع القرار واتّخاذه، مع ضرورة التمييز بين المشاركة في "شؤون متعدّدة" multi-issue أو في "شأن واحد" single-issue، أي بين تدخّل في صنع القرار في شأنٍ محدَّد ينتهي معه التدخّل بانتهاء هذا الشأن، وبين تدخّل في شؤونٍ مختلفة ومتعدّدة.

وقد رأى براون Brown .L. Carl في دراسة قديمة نسبيًّا أنّ إقليم الشرق الأوسط هو الإقليم الأكثر"اختراقًا" بين النظم الإقليميّة الأخرى إذا اعتمدنا منظور روزينيو للنظم المخترقة[2]، غير أنّه أضاف لنظريّة

1 James N.Rosenau, *The Scientific Study of Foreign Policy* (London: Frances Pinter, 1980), pp. 136-52.

2 Leon. Carl Brown, *International Politics and the Middle East: Old Rule, Dangerous Game*, (Princeton: Princeton University Press,1984), pp. 3-5.

روزينيو اشـتراط أن يكون المشاركون الخارجيّون في العمليّة السياسيّة من "القوى الكبرى ويشـاركون في مجالاتٍ متعـدّدة". كما أضاف أنّ النظـام حتّـى يعدّ مخترقًا لابدّ مـن وضع الزمن موضـع الاعتبار، إذ إنّ مشـاركة طرفٍ خارجيّ في العمليّة السياسـيّة لمرّة واحدة أو لفترةٍ قصيرة لا تدلّ على اختراق.

ويوافـق ريمـون هينبوتـش Raymond Hinnebusch على اعتبار النظـام الإقليميّ الشرق أوسـطي أنه النموذج الأكـثر وضوحًا للنظم الإقليميّة المخترقة، مشيرًا إلى استثمار القوى الرأسماليّة لثلاثة مواضيع لتحقيق هذا الاختراق؛ وهي النفط، والصراع العربيّ الصهيونيّ، وتفتّت القوى المحليّة[٣].

مؤشّرات الاختراق

إن الإقرار بالمتغيِّر المركزي في مفهوم الاختراق - أي المشاركة المباشرة في صنع القرار واتّخاذه - يستدعي تحديد فضاءات هذا الاختراق:

- اختراق السـلطة: وقـد يكون الاختراق هنا من خلال المستشـار الخارجي أو المندوب الدوليّ في هيئات السـلطة. وتشـير دراسة أعدَّهـا خبير عسـكري أمـيركيّ عمل لعـدّة سـنوات في الدول الإسلاميّة إلى أنّ الخبراء يتدخّلون في صنع القرار، ويقول "في عالم ما بعد ١١ سـبتمبر، يمكن لمنصب استشاري في المستوى السياسيّ والإستراتيجي في العالم الإسلاميّ أن يكون له نتائج مهمّة وفوريّة للمصالح الأميركيّة، ويجعل من المستشار الأميركيّ شخصيّة رئيسة prime figure في عمليّة صنع القرار للزعيم الأجنبيّ"[٤].
- اختراق المجتمع: وقد يأخذ الاختراق هنا أشـكالًا مثل التسـميم السـياسيّ الذي سنأتي عليه لاحقًا، أو ارتباط قوى سياسيّة معيّنة بقوى خارجيّة تتحكّم في قرارها بنسبةٍ ما.
- اختراق النخبة: ويتمثّل الاختراق هنا بما أسمته دراسات التكامل الدوليّ ولا سيّما التيّار الوظيفي منها بتذويت internalization النخـب الداخليّة لأهـداف نخبٍ خارجيّـة، أي تتبنّى الأهداف ذاتها التي تتبنّاها نخبة الدولة التي تمارس الاختراق.

قياس الاختراق

يبدو أنّ أغلب الدراسـات تقيس مؤشّر الاختراق من خلال منهجيّتين هما:

الأولى: تتبـع الإجـراءات Process Tracing: وتعنـي تحديد الهدف الأوّلي ثمّ متابعته خلال مراحل تطوّره وتحديد التغيُّر الذي أصابه عند كلّ إجـراء، ثمّ تحديد الأطراف التي تقـف وراء التغيُّر، وتحديد دور الأطراف "غير العضو" في هذا التغيير.

الثانية: النفوذ المدّعى Attributed Influence: من خلال اسـتجواب الجماعـات الضاغطة عن تقييمهـا لتأثيرها أو تأثير جماعاتٍ غيرها في عمليّـة صنع القرار، إذ يجري قياس الفارق بين ما بدأت به السـلطة باعتباره الهدف الأفضل لها، وما انتهت إليه في قراراتها وتفسير الفارق على أنّه نتيجة تدخّل الجماعة الضاغطة.

نظريّات العلاقات الدوليّة والنّظم المخترقة

إذا انتقلنا إلى نظريّات العلاقات الدوليّة المعاصرة في تفسـيرها للنظم المخترقة بالمعنى الذي حدّدناه، نجد ما يلي[٥]:

أ. **النظريّـة الواقعيّة الجديـدة Neorealism:** ترى هذه النظريّة التـي يعبّر عنها كينيث والتـز kenneth Waltz أنّ "الفوضى" في النظـام الدوليّ نظرًا لعدم وجود سـلطة دوليّـة عليا، تجعل من الأمن المتغيِّر الرئيس في إستراتيجيّة الدولة، وهو ما يجعل الاختراق يجري من هذه الناحية، إذ تسعى الدولة إلى مشاركة الآخرين في ضمان أمنها من خلال مساهمتهم في صوغ إستراتيجياتها الأمنيّة، وقـد يكون مجلس التعـاون الخليجي مثـالًا نموذجيًّا على حالة الاختراق هذه من منظور المنهج الواقعيّ الجديد.

ب. **البنيويّـة (الماركسـيّة) Structuralism:** والتـي تبني تحليلها على أسـاس أنّ البنية الرأسـماليّة للنظام الـدوليّ تجعل التبعيّة الاقتصاديّة إحدى ركائز النظام، ويجري الاختراق من خلال هذه التبعيّة، إذ تحـدَّد وظيفة الكيان السـياسيّ في إطار بنية النظام الرأسـمالي الدولي، ويتركّز الاختراق بصورةٍ جليّة في ما يطلق عليه إيمانويـل والرسـتاين Immanuel Wallerstein في نظريّته عن النظام العالميّ تسـمية دول المحيط وشبه المحيط، إذ تقوم هذه

3 Raymond Hinnebusch, *The International Politics of the Middle East*, (Manchester: Manchester University Press, 2003), p. 14.

4 Michael J.Metrinko, *The American Military Advisor: Dealing with Senior Foreign Officials in the Islamic World*, Peacekeeping and Stability Operations Institute and Strategic Studies Institute, 2008, pp. 3, 5 , 52.

5 R.Hinnebusch & Anoushiravan Ehteshami, (ed.), *The Foreign Policies of Middle East States* , (USA: Lynne Rienner, 2002), pp. 1-5.

الدول بدور ميكانيزم التكيّف لدول المركز الرأسمالي عند مواجهة أزمةٍ ما، ويكون الاختراق هنا بنيويًّا يصعب معه الفصل بين مقوّمات بنية المركز وبنية الأطراف.

ج. **البنائيّة Constructivism:** والتي تفترض طبقًا لوينـدت Alexander Wendt أنّ هويّة identity الدولة تتحدَّد بأنماط التفاعل مع الأطراف الأخرى، أي أنّ التفاعل يشكّل منظومة القيم والأهداف والإستراتيجيات للدولة، بمعنى آخر أنّ هويّة الدولة ليست سابقة للتفاعل بل تتحدَّد من خلاله، ذلك يعني أنّ الاختراق جرى من خلال صوغ هويّة الدولة التي تحدَّدت بدورها من خلال التفاعل مع الكيانات أو الأطراف الأخرى في النّسق موضوع الدراسة.

هل النظام الإقليميّ العربيّ نظام مخترق؟

إنّ المناقشة النظريّة السابقة تفترض أوّلًا البحث في مدى مشاركة الأطراف "غير العضو" في بنية النظام الإقليميّ العربيّ وفي صوغ "التوجّهات والقرارات الإستراتيجية العربيّة"، كما تفترض ثانيًا تحديد أبعاد الاختراق استنادًا للمنظور الواقعي الجديد أو المنظور البنيوي أو المنظور البنائي بالدلالات التي أتينا عليها سابقًا.

مصادر الاختراق

يحتاج الاختراق بالمفهوم الذي تناولناه إلى بيئة تمهيديّة لولادته، وتتمثّل الملامح الكبرى لهذه البيئة في الظروف التمهيديّة التالية:

أ. التهديد العربيّ العربيّ

ونقصد به تهديد الدول العربيّة لبعضها بعضًا ولو بمستويات تهديد مختلفة، وهو ما يدفع كلًّا منها للبحث عن "حامٍ" لها، وهو الخطوة الأولى أمام الاختراق، وقد يأخذ التهديد أشكالًا مختلفة لكنّها تتمحور في مضمونها في شكلين؛ الأوّل يتمثل في تهديد السيادة الإقليمية للدولة والذي كثيرًا ما كان حول المناطق الحدوديّة، بينما يتمثّل الشكل الثاني في تهديد النظام السياسيّ والعمل على تغييره بطريقة قسريّة.

وتدلّنا البيانات الكمّية المتاحة على أنّ الدول العربيّة تعرّضت للتهديد الأمني المتبادل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال الفترة ١٩٤٧-٢٠١٠ ما مجموعه ٣٧ مرّة، وهو معدّل كافٍ للتأكيد على حالة عدم الاستقرار في العلاقات العربيّة البينيّة، فضلًا عن الصراعات الداخليّة في كلّ بلدٍ عربيّ[٦]. وتشير المؤشرّات الكميّة إلى أنّ منطقة الشرق الأوسط شهدت في مرحلة ما بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، وحتّى قبل اندلاع موجة الثورات العربيّة مباشرةً، ما يقرب من ٧٦ حالة صراعيّة ، و١٢ صراعًا إقليميًّا، وأكثر من ٤٠ صراعًا داخليًّا.

> تدلّنا البيانات الكمّية المتاحة على أنّ الدول العربيّة تعرّضت للتهديد الأمني من جانب بعضها بعضًا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة خلال الفترة ١٩٤٧-٢٠١٠ ما مجموعه ٣٧ مرّة.

من ناحيةٍ أخرى، تتّسم صراعات المنطقة العربيّة بنسبةٍ عالية من الصراعات الممتدّة، فهناك ٣٠ صراعًا استمرّ لمدّةٍ تزيد على ثلاثين سنة، وثمانية صراعات مستمرّة لأكثر من عشرين سنة، وأحد عشر صراعًا مستمرًّا لأكثر من عشر سنوات تقريبًا، ونحو ستّة صراعات تجاوزت حاجز الخمس سنوات، والمفاجأة هي أنّ هناك ستّة وعشرين صراعًا مستمرًّا لأكثر من سنة، ما يعني تسارع معدّل الصراعات القصيرة المدّة، وهو ما يشير إلى قدرةٍ متدنّية على التعايش، وضبط النفس على الساحة الإقليميّة[٧].

نتيجة لذلك، تضاعفت اتّفاقات التعاون الأمني بين دولٍ عربيّة وأحلافٍ ودول أجنبيّة، وهو ما يفتح المجال لتكييف الحاجات الأمنيّة للدولة العربيّة مع احتياجات القوى الخارجيّة. ولعلّ اتفاقيات التعاون الأمني بين دول الخليج وحلف الناتو منذ عام ٢٠٠٦ دليل على ذلك[٨]، كما أنّ الولايات المتّحدة مارست نشاطًا عسكريًّا ضدّ دولٍ عربيّة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية إلى عام ٢٠١٢ ما مجموعه ٢١ مرّة[٩]، ولكن هذه الممارسات كانت تلقى الموافقة العلنيّة أو الضمنيّة

6 -http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_modern_conflicts_in_the_Middle_East
- http://www.historyguy.com/list_of_middle_east_wars.html

٧ محمد عبد السلام، "إدارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية"، **مجلّة السياسة الدولية**، العدد ١٨٩، (تمّوز/يوليو ٢٠١٢)، الافتتاحية.

8 R. Chuck Mason, *Status of Forces Agreement (SOFA): What Is It, and How Has It Been Utilized?* (Washington: Congressional Research Service, 2012), pp. 27-29.

9 http://academic.evergreen.edu/g/grossmaz/interventions.html

من دولٍ عربيّة أخرى، ولعلّ مثال التدخّل العسكريّ لحلف الناتو عام ٢٠١٢ في ليبيا يعزّز هذا التوجّه.

ذلك يعني أنّ التهديد البيني في الوطن العربيّ يقود الدول الأضعف غالبًا إلى البحث عن سندٍ دوليّ عبر الاتفاقيّات أو التحالفات مع القوى الخارجيّة لمواجهة تهديد الدول العربيّة الأخرى، وهو ما يمثّل قاعدة للاختراق وتكييف القرارات السياسيّة وغيرها للدولة بما يخدم مصالح القوى الخارجيّة.

ب. الدولة الإقليميّة المركز

ونعني به التنافس بين الدول العربيّة لاحتلال موقع "الدولة المركز" في المنطقة، وكثيرًا ما لجأت بعض الدول للقوى الخارجيّة لمساندتها في تحقيق هذا الموقع، وهو ما يغري الدول الخارجيّة باستثمار التلهّف على موقع الدولة المركز لانتزاع تنازلات من الدولة العربيّة في موضوعات معيّنة تُعنى بها الدولة الخارجيّة[١٠].

ج. الإرث التاريخي والشركات المتعدّدة الجنسيّة

إنّ العلاقات الاستعماريّة القديمة أبقت شبكة من الروابط بين المستعمر السابق وقطاعات في الدولة بعد الاستقلال (لاحظ أنّ أغلب تجارة دول المغرب العربيّ مع فرنسا، وليبيا مع إيطاليا...إلخ) من ناحية، كما أنّ مصادر الدخل في الدول العربيّة تتداخل مكوّناتها مع الخارج من خلال المساعدات (الأردن والولايات المتّحدة) أو الاعتماد على الضرائب والجمارك في قطاع التجارة الخارجيّة (مصر، والأردن، والمغرب) أو الاعتماد على عائدات النفط طبقًا لمتطلّبات السوق الخارجيّة، وكلّ ذلك يقود بشكلٍ أو بآخر إلى مستوى من مستويات الاختراق.

وتمثّل الشركات المتعدّدة الجنسيّة إحدى أدوات الاختراق من حيث تأثيرها في صنع القرار ولا سيّما الاقتصادي، وتشير بعض الدراسات إلى تأثير الشركات في عددٍ من الميادين من هذه الناحية[١١]:

- استعانة الشركات المتعدّدة الجنسيّة بحكوماتها للضغط على الدولة المضيفة باتّجاه تبنّي مواقف معيّنة.
- الضغط باتّجاه دفع منظّمات دوليّة لتبنّي مناقشة سياسة معيّنة أو إقرارها.
- مباشرة الضغط على سفارة الدولة المضيفة من خلال نفوذ الشركة في الدولة التي يوجد فيها مقرّها الرئيس.
- التأثير في حكومة الدولة المضيفة من خلال شبكة علاقات تقيمها الشركة مع وزراء أو شخصيّات ذات نفوذ في الدولة المضيفة.
- الضغط المباشر على الدولة من خلال التهديد بسحب استثماراتها أو الانتقال لدولةٍ أخرى ما لم تستجب الدولة المضيفة بالتنازل عن بعض الشروط البيئيّة أو شروط العمل أو النظام الضريبي..إلخ.

وقد أشار عددٌ كبير من الدراسات إلى أشكالٍ مختلفة لهذه الممارسات ولا سيّما شركات البترول وشركات الطيران وشركات إنتاج الأسلحة، ووضّحت دراسة كميّة وجود علاقة بين حجم أرباح الشركات المتعدّدة الجنسيّة ومؤشّر الفساد في الدولة المضيفة، أي أنّه كلّما كان الفساد أعلى ازدادت أرباح الشركة، ممّا يعني أنّ جزءًا من أرباح الشركات هو نتيجة لبيئة الفساد التي تعمل في نطاقها، إذ يوفّر الفساد بيئة ميسِّرة للاختراق[١٢]. وقد قدّمت صحيفة **فاينانشال تايمز** البريطانيّة نماذجَ للعلاقة بين الفساد والشركات المتعدّدة الجنسيّة في الدول العربيّة مثل ليبيا والسعوديّة ومصر وتونس واليمن[١٣].

وتحدِّد بعض الدراسات المتخصّصة نماذجَ للتأثير الذي تمارسه الشركات المتعدّدة الجنسيّة في الدول العربيّة، إذ يشير بعض هذه الدراسات إلى الدعم الماليّ لأصحاب النفوذ ولبعض الأحزاب والمساهمة في الدّعاية الانتخابيّة، بل والتدخّل في موضوعات التوريث السياسيّ وتبادل السجناء بين دولٍ عربيّة ودول أجنبيّة...إلخ[١٤]، ولعلّ من المفيد التذكير بدور شركات البترول في تشكّل بعض الدول العربيّة أو في

10 Marc Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East* (New York: Public Affairs, 2012), chapter 4.

11 Everon Koksal, *The Impact of Multinational corporations on International Relations*, (Turkey: M .E .Technical University, 2006), pp112-113.
-John Baylis and Steve Smith, *The Globalization of World Politics*, (Oxford: University Press, 1998), p. 292.

12 Christos Pantzalis, "Corruption and Valuation of Multinational Corporations", *Journal of Empirical Fianance*, vol.15.no. 3 (June, 2008), pp. 387-417.

13 http://www.ft.com/cms/s/2/23fe9960-6712-11e1-9e53-00144feabdc0.html#axzz24lghxy4g

١٤ انظر التفصيلات في:
أ- صفية حمدي، "دور الشركات متعددة الجنسيات في عملية نقل السلطة في مصر"، جريدة **الدستور** المصرية، ٢٠١٠/١١/١٣
ب- محمد السيد سعيد، **الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، (القاهرة: الهيئة العامّة للكتاب، ١٩٧٨)، ص٢٧٨ وما بعدها.

تحديد الحدود السياسيّة لبعض الدول، بل وفي صوغ بعض سياسات البعض الآخر[١٥].

وتمثّل المساعدات بأشكالها المختلفة، مثل المساعدات العسكريّة والمساعدات التقنيّة أو المنح الماليّة أو القروض ولا سيّما الميسّرة منها إحدى أدوات الاختراق. وقد بيّنت إحدى الدراسات علاقة ارتباط وثيقة بين الروابط التاريخيّة الاستعماريّة وتقديم المساعدات من الدول الاستعماريّة التقليديّة إلى دول دون غيرها، وأنّ طريقة التصويت في الأمم المتّحدة (مع مشاريع الدولة المانحة أو ضدّها) تمثّل عاملًا أكثر أهمّية من نمط البنية الاقتصاديّة أو طبيعة النظام الانتخابي، ممّا يعني أنّ السلوك السياسيّ للدولة المتلقّية للمساعدة يعدّ مدخلًا للاختراق وتكييف القرار السياسي[١٦]. وتتعزّز هذه التصوّرات بالدراسات الأمبريقيّة الخاصّة بالعلاقة بين أنماط التصويت في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة وتلقّي المساعدات، فقد أثبتت دراسةٌ متخصّصة للفترة ١٩٧٣-٢٠٠٢ الترابط الوثيق بين حجم مساعدات الولايات المتّحدة للدول النامية ومواعيد تقديمها، وأنماط التصويت في الأمم المتّحدة[١٧]. وتتأكّد هذه النتيجة من خلال دراسةٍ أخرى تتبّعت حجم المساعدات للدولة النامية وعضويّة مجلس الأمن، إذ وجدت هذه الدراسة أنّ حجم المساعدات للدولة يتزايد خلال فترة عضويّتها في المجلس، ولا سيّما في الفترات التي تُعرض فيها على المجلس قرارات ذات طبيعة إستراتيجيّة[١٨].

غير أنّ هذه القاعدة لا تنطبق بصورة كبيرة على الحالة العربيّة، فعند مقارنة أنماط التصويت العربيّ ودرجة اتّساقه مع المواقف الأميركيّة تبيّن أنّ هناك تباينًا واضحًا في أغلب الأحيان[١٩]، فأعلى درجات التوافق في التصويت مع الولايات المتّحدة كان مع الكويت وقطر والمغرب (وهي الأقلّ حصولًا على مساعدات ماليّة)، بينما كان أدناه مع سورية وموريتانيا (وهما أيضًا ضمن الدول الأقلّ حصولًا على المساعدات الأميركيّة)، غير أنّ استبعاد الموضوعات الخاصّة بالقضيّة الفلسطينيّة نظرًا لصعوبة تصويت الدولة العربيّة بصورة توافقيّة فيها مع الولايات المتّحدة يجعل القاعدة السابقة (التوافق بين التصويت وحجم المساعدات والقروض) أكثر وضوحًا، ويلاحظ أنّ مصر التي تحصل على أكبر قدرٍ من المساعدات من الولايات المتّحدة ليست هي الأعلى في درجة التوافق مع الولايات المتّحدة في التصويت.

وفي دراسةٍ أخرى، يتبيّن لنا أنّ هناك تباينًا بين الدول المانحة في دوافع تقديم المساعدات، إذ تدلّ الدراسة من خلال مقارنة اتّجاهات المساعدات لعددٍ من الدول المانحة أنّ دولة مثل الولايات المتّحدة تعطي أولويّة للأبعاد "الأمنيّة"، بينما تركّز اليابان على "المنافع التجاريّة"، في حين تذهب فرنسا نحو "النفوذ الكولونيالي"، كما يتبيّن أن لا علاقة ارتباطيّة بين مستويات الفقر والمساعدات من الدول المانحة، مما يعني أنّ دوافع الاختراق أكبر من الدوافع الإنسانيّة[٢٠].

وفي مجال القروض أو العلاقة مع المؤسّسات الدوليّة الماليّة، تشير دراسة للقروض التي قدّمت من خلال صندوق النقد الدوليّ خلال خمس سنوات، إلى أنّ أكثر المستفيدين من هذه القروض هم "الحكومات والأفراد الذين ساهموا في ترتيب الاتّفاق"، دون أن ينعكس ذلك بجدوى اقتصاديّة، ويصبح هؤلاء ثقوبًا يتسلّل من خلالها نفوذ القوى الخارجيّة ولا سيّما الدول صاحبة المساهمات الأكبر في الصندوق[٢١]، ولعلّ الإعفاءات التي حصلت عليها بعض الدول العربيّة نتيجة معاهدات السلام مع إسرائيل أو نتيجة المشاركة في الحرب على العراق تأكيد لهذه الآراء.

فإذا ربطنا هذه المؤشّرات بتبعات ما سُمّي بإجماع واشنطن Washington consensus منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي (تحرير التجارة، تقليص تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي، وحقوق

15 Giacomo Luciani-*oil and Political Economy in the International relations of the Middle East*.
http://www.princeton.edu/~gluciani/pdfs/Chapter%20in%20Fawcett.pdf

16 Alesina Alberto, and Dollar David, "Who Gives Foreign Aid to Whom and Why?", *Journal of Economic Growth*, Vol. 5, No. 1, (2000), pp. 33-63.

17 Dreher Axel, Nunnenkamp Peter, and Thiele, Rainer, "Does US Aid *Buy UN* General Assembly Votes? A Disaggregated Analysis," in *Public Choice*, Vol. 136, (2008), pp. 139-164.

18 Ilyana Kuziemko, and Eric Werker, "How Much is a Seat on the Security Council Worth? Foreign Aid and Bribery at the United Nations," *Journal of Political Economy*, Vol. 114, No. 5, (2006), pp. 905-930.

19 - http://www.thepowerhour.com/news2/islamics_votes.htm
- http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/UN/Arab_freq10.html
- http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL32260.pdf

20 Ward Warmerdam with Arjan de Haan, *The Role of Aid in Politics*, (The Hagne: International Institute of Social Studies, 2011), pp. 14-26.

21 Barro Robert J. and Lee Jong Wha, "IMF Programs: Who is Chosen and What are the Effects?", *Journal of Monetary Economics*, Vol. 52, (2005), pp. 1245-1269.

ملكيّــة أكثر انضباطًا..إلخ)، فإنّ ذلك يشــير إلى تأثير البيئة الدوليّة في تكييف القرار الاقتصادي للدولة التي تقبل هذه الشروط.

ومن بــين جوانب الاخــتراق للاقتصاد العربيّ ظاهرة غســيل الأموال MoneyLaundaring، والتــي تتمثّــل في العمل على تحويل الأموال ذات المصــدر "القذر"، مثل عمــولات بيع الســلاح، أو تجارة الرقيق الأبيض أو المخدّرات..إلخ إلى أموال تبدو أنّ لها مصدرًا شرعيًّا، وتسهم في عمليّة الغســيل مؤسّســات عديدة مثــل بعض البنــوك بالإيداع أو إعــادة الإقراض، أو شــيكات قابلــة للتظهير أو تجزئــة الإيداعات smurfing، أو البورصات، أو شركات التأمين، أو صناديق الاستثمار، أو عبر التجارة الإلكترونيّة، أو الوسائط الإلكترونيّة مثل البطاقات الذكيّة، والتحويــل الإلكتروني للنقود، أو الشــيكات الإلكترونيّة، أو من خلال الفواتير والمســتندات المزوّرة، أو من خلال أوراق اليانصيب والجوائز، أو عبر شركات الصّرافة والشركات المتعدّدة الجنسيّة...إلخ.

وقــد أخضعــت الولايــات المتّحدة العديد مــن المرافــق الاقتصاديّة العربيّة للرقابة والضبط لضمان عدم تسرّب الأموال عبر هذه القنوات إلى جهاتٍ معادية للولايات المتّحدة[٢٢].

د. النخب العربيّة

ونعنــي بذلك وجود نخب مرتبطة بقوى خارجيّة ســواء عبر الرباط اللغــويّ الفرانكوفيــلي Francophile وليــس فقــط الفرانكوفــوني francophone، أو عبر الرباط التجاريّ (كفئة الكومبرادور)، أو الرباط الديني (كبعض الشرائح المذهبيّة)..إلخ، إذ تذوّت internalize هذه النخب توجّهات الخارج لتصبح جزءًا من توجّهاتها.

في مجــال اللغة، يعــدّ التعليم أحد مظاهر الاخــتراق، فهو يمثّل أداة تنظيم الإدراك الإنســاني للذات والكون والآخر، ويؤدّي الشّــكل الذي يأخــذه هــذا الإدراك إلى تحديد أنماط الســلوك والتفاعــل، ويتكوّن التعليم من ثلاثة أبعاد؛ هي اللغة والمنهج والمعلومة. وتشــكّل اللغة لا بصفتهــا أداة تواصل فقط بل هي جســد الأفــكار كما يقول بعض الفلاســفة. أمّا المنهــج، فيمثّل الدرب الذي يقــود إلى مكانٍ ما، بينما المعلومة هي كلّ ما نكتشفه.

وتشــير المعطيات الكمّية إلى تزايد انتشار اللغات الأجنبيّة في الوطن العربيّ (الإنجليزيّة والفرنســيّة ..إلخ)، وهي أمور قامت فيها الظروف التاريخيّــة بالــدور الأكبر. ولا ريب أنّ وســائل الإعلام تعزّز ســطوة اللغــات الأجنبيّة في الثقافة العربيّة المتداولــة بصورةٍ تعزّز الخلل في بنيــة الوجدان الفرديّ وتعمّق الانفصال بين الفرد وإرثه التاريخيّ[٢٣]. فــإذا علمنــا أن هناك ٧٥٠ فضائيّــة عربيّة عام ٢٠١٠ تشــكل الموادّ المســتوردة من الدول الأجنبيّة ٦٠٪ مــن برامجها، أدركنا عمق مؤشّر الاختراق الثقافي[٢٤].

> إذا علمنا أن ٧٥٠ فضائية عربية عام ٢٠١٠ تشكل المواد المستوردة من الدول الأجنبية ٦٠٪ من برامجها، أدركنا عمق مؤشر الاختراق الثقافي.

ولكي نثبت أنّ التعليم- ولا ســيّما التعليم الجامعي - أداة سياســيّة، نشــير إلى الدعوات الأميركيّة وتوصيات مراكز الدراســات الغربيّة إلى زيادة دور برامج الدراســات الشرق أوســطيّة في البرامــج الأكاديميّة الأميركيّــة مــن ناحية والدراســات الأميركيّــة ودورهــا في الجامعات العربيّــة من ناحيةٍ أخرى (البرنامــج الأوّل بدأ عام ٢٠٠٠ في الجامعة الأردنيّة)[٢٥]، وهي دعوات تعيد للأذهان آليّات الاســتشراق والتبشير التي عرفتها المنطقة في فترات تاريخيّة ليست بعيدة.

ونشــير في المجال نفسه إلى إنشــاء المجلس الأعلى للفرنكوفونيّة عام ١٩٧٠، والذي تلته دعوة الرئيس الفرنسيّ فرنسوا ميتران إلى أوّل "قمّة فرنكوفونيّة" عام ١٩٨٦ في فرســاي، وشارك فيها رؤساء الدول الناطقة جزئيًّــا أو كليًّا بالفرنســيّة (٤١ رئيسًــا)، وتحوّلــت القمّة بعد إحدى عشرة سنة إلى "المنظّمة الدوليّة للفرنكوفونيّة" برئاسة شخصيّة عربيّة (بطرس غالي)، وعقدت المنظّمة أوّل قمّة لها في عاصمة بلد عربيّ هي بــيروت عام ٢٠٠٢ وجاءت في أعقاب حوادث أيلول / ســبتمبر ٢٠٠١ فاقتصرت أعمالها على إدانة الإرهاب.

---

٢٢ أكاد خصاونة، "العلاقة بين العولمة وعمليات غســيل الأموال عالميًّا"، رســالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، ٢٠١٢، ص.٨٦-١٠٨.

٢٣ كمال بــشر، "اللغة العربية بين العروبة والعولمة"، مقالة مقدّمة في مؤتمر مجمع اللغة في دورته الثامنة والســتين يوم الاثنين ١٨ من محرم ســنة ١٤٢٣هـ الموافق ١ من نيسان/أبريل سنة ٢٠٠٢ www.arabicademy.org.eg.

24 http://www.alriyadh.com/Contents/05-04-2004/Mainpage/Thkafa_11132.php

25 *Robert Satloff*, "Devising a Public Diplomacy Campaign toward the Middle East (Part II)", Policywatch.580, The Washington Institute for Near East Policy, October 31, 2001.

وتشـتمل عضويّة المنظّمة على عددٍ من الدول العربيّة، هي: المغرب ولبنـان وتونس ومـصر وجزر القمر وجيبـوتي، والملفت للنظر غياب الجزائر وسـورية، وهما تاريخيًّا أقرب للغة الفرنسـيّة من مصر، مما يعني أنّ البعد السـياسيّ حاضر في وظيفة هذه المنظّمة ذات الطّابع اللّغـوي. إذ تقاوم حكومة البلدين فكرة تدعيم اللغة الفرنسـيّة على حسـاب اللغة العربيّة. وتشـير دراسة لمؤسّسـة الفكر العربيّ إلى أنّ "الهدف المعلن لهذه المنظّمة هو دعم العلاقات الثقافيّة الفرنكوفونيّة، لكنها تحوّلت إلى أداة للعمل السـياسيّ المباشر، بل إنّ حركة الترجمة التي تشجّعها تجري وفقًا لمعاييرَ سياسيّة تعتمد في انتخاب نوعٍ معيّن من ذلك النتاج الفكري والأدبي دون غيره، خدمةً للمصالح الفرنسـيّة في العالم، ففي عام ٢٠٠٧ أُنشئت في المنظّمة "خليّة تفكير إستراتيجيّة" مهمّتها التفكير في القضايا الآتية: الهويّة الفرنكوفونيّة في زمن العولمة، أوروبا والفرنكوفونيّة، حوار الحضارات، الهجرات في العالم، الصناعات الثقافيّة والتعليم"[٢٦].

وقد سـعت النخبة الفرنكوفيليّة إلى بعض السياسات التي تعزِّز فكرة الاختراق مثل[٢٧]:

- وقف تعميم اللغة العربيّة والدفاع عن الفرنسيّة (وهو ما أكّده رئيس الحكومة الجزائريّة السابق رضا مالك).
- تعطيل المشاريع التي تساهم في الاستقلال الاقتصادي عن فرنسا (وأكّده محمد بوخالفة الرئيس السـابق للجنة التخطيط والماليّة في البرلمان الجزائريّ).
- ارتفاع نسـبة فرنسا في المشـاريع الجزائريّة (أكّده رئيس الجبهة الوطنيّة موسى تواتي).
- مقاومة تجريم الاستعمار(أشـار له خـير الدين بوخريصة رئيس جمعيّة ٨ ماي ١٩٤٥).
- الضّغـط للانضمام للمنظمـة الفرنكوفونيّة (شرح الجهد في هذا الاتّجاه بوجمعة غشير رئيس الرابطة الوطنيّة للدفاع عن حقوق الإنسان).

26 http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=499129

27 http://www.algeriatimes.net/algerianews17125.htm

الاختراق الخشن

أي اسـتخدام القـوّة والاحتـلال في الحالات التي تسـعى فيها قوى إقليميّة عربيّة إلى ترتيب المنطقة العربيّة بطريقة قد تؤثّر في المصالح الإسـتراتيجيّة للدول الكبرى (ناصر بعد ١٩٥٦، صدّام حسـين في فترة التسعينيات من القرن الماضي..إلخ)، فإذا كانت الأدوات السّابقة تمثّل "اختراقًـا ناعمًا" فإنّ القوّة العسـكريّة والأمنيّة تمثّل الوجه الخشـن للاختراق.

ويوضّـح الجدول التـالي توزيع القوّات الأميركيّـة في المنطقة العربيّة حتّى كانون الأوّل / ديسـمبر ٢٠١١[٢٨]، ويتبيّن منه أنّ منطقة الخليج هـي منطقة تركّز القوّات الأميركيّة ولا سـيّما أنّهـا الأكثر احتواءً على المصالح الأميركيّة، ولا سيّما ما اتّصل منها بالطاقة.

ويوجـد حتّى منتصـف عام ٢٠١٢ نحو ٤٠ ألف عسـكريّ أميركيّ في منطقة الخليج، منهم ٢٣ ألفًا في الكويت[٢٩].

> الاختراق الخشن أخذ مظاهر جديدة من خلال منح أدوار للشركات الأمنية في ضبط إيقاع الحراك في المجتمع المحلي. وتشير الدلائل كافّةً إلى انتشار الشركات الأمنية الأجنبية لحماية الأشخاص والمصالح النفطية وغيرها في الدول العربية.

غـير أنّ الاختراق الخشـن أخذ مظاهرَ جديدة مـن خلال منح أدوار للـشركات الأمنيّة في ضبـط إيقاع الحراك في المجتمع المحلّي، وتشـير الدلائل كافّةً إلى انتشـار الشركات الأمنيّة الأجنبيّة لحماية الأشـخاص والمصالـح النفطيّـة وغيرها في الـدول العربيّة، وقـد سردت التقارير الصحفيّـة فيضًا من هذه المعلومات ولا سـيّما في بعض دول الخليج والأردن[٣٠]، وتتمثّل أبرز نشاطات الاختراق الذي تمارسه هذه الشركات الأمنيّة في المظاهر التالية[٣١]:

28 http://siadapp.dmdc.osd.mil/personnel/MILITARY/history/hst1112.pdf

29 http://www.southasiaanalysis.org/%5Cpapers49%5Cpaper4895.html

30 http://www.nytimes.com/2011/05/16/world/middleeast/16prince.html

٣١ وليـد عبد الحـي، **انعكاسـات العولمة على الوطن العـربي**، (الدوحة: مركـز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، ٢٠١١)، ص.٦٧.

الجدول ٢: القوات الأميركيّة في الدول العربيّة -٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١

الدولة	مشاة	أساطيل	مارينز	جوية	المجموع
الجزائر	٢		٦	٢	١٠
البحرين	٢١	١٨١٢	٢٧٢	٣٠	٢١٣٥
مصر	١٦٧	٢٢	٢٣	٢٦	٢٣٨
العراق	٠	٠	٠	٠	٠
الأردن	١١	٠	١٦	١٢	٣٩
الكويت	٠	٠	٠	٠	٠
لبنان	٥	٠	٠	٠	٥
ليبيا	٠	١	٠	٠	١
المغرب	٢	٢	١٠	٥	١٩
عمان	٣	١	١٠	٢٠	٣٤
قطر	٣٧٠	٤	٣٠	١٩٢	٥٩٦
السعودية	١٤٦	٢٠	٢٨	٧٦	٢٧٠
سورية	٢	٠	٥	٠	٧
تونس	٤	١	٩	١	١٥
الإمارات	٦	١٢	٦٩	٨٨	١٧٥
اليمن	٧	٠	١١	٠	١٨
المجموع	٧٥١	١٨٧٩	٤٩٨	٤٦٨	٣٥٩٦

- تشجيع الكفاءات العسكريّة على الهروب من مؤسّساتها تحت إغراء الرواتب العالية التي تصل إلى حدّ ألف دولار يوميًّا.
- ضغط الشركات الأمنيّة على الحكومات لإعادة النظر في بعض تشريعاتها بصورةٍ تتيح لهذه الشركات حرّية العمل الأمني داخل هذه الدول.
- قيام الشركات في بعض الأحيان بنقل الأسلحة عبر الحدود دون الخضوع لرقابة السلطات الحكوميّة في الدولة التي تعمل فيها الشركة، وتشير الدراسات إلى أنّ الشركات تنقل الأسلحة في خمسين دولة في العالم منها دول عربيّة، وبلغ عدد الشركات الأمنيّة التي عملت في العراق حتّى عام ٢٠١١ نحو ٥٥ شركة.
- تمارس الشركات عمليات تجنيد للأفراد عبر الحدود وتنقلهم من دولة إلى أخرى، بل يشير محمد حسنين هيكل إلى أنّه "يعرف أنّ لشركة بلاك ووتر - ولو باسم جديد للشركة - ستّة آلاف عنصر يعملون في داخل وخارج سورية"[٣٢].

ومن الضروري الربط أيضًا في هذا المجال بين ظاهرة "عولمة السّجون" وظاهرة الاختراق، إذ تشير الدراسات إلى أنّ هناك ٦٦ دولة فيها سجون معولمة منها تسع دول عربيّة، وتعني عولمة السجون أن تحتجز دولة معيّنة في سجونها أفرادًا من دولةٍ أخرى لحساب دولةٍ ثالثة، ويُنقل

32 http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=907290

السجناء إليها عبر شركات طيران أو وسائط نقل تابعة لدولة رابعة[٣٣]، بـل إنّ الأمر امتـدّ إلى القضاء، فحتّى عام ٢٠٠٧ كان هناك ٣٠٠ قاضٍ دولي يعملـون في قضايـا مختلفة ويحقّقون فيها خـارج نطاق عمل السلطات القضائيّة المحلية، ومن بين الدول العربيّة التي وقعت ضمن دائرة عمل القضاة الدوليّين السودان ولبنان وليبيا وفلسطين[٣٤].

> هناك ٦٦ دولة فيها سجون معولمة منها تسع دول عربية. وتعني عولمة السجون أن تحتجز دولة معينة في سجونها أفرادا من دولة أخرى لحساب دولة ثالثة ويتم نقل السجناء إليها عبر شركات طيران أو وسائط نقل تابعة لدولة رابعة.

ويتبـيّن لنا من زاويةٍ أخرى، من تقرير منظّمة الشـفافية أنّه من بين ٩٣ ميزانيّة دفاعيّة جرت دراسـتها لدولٍ مختلفة، هناك ١٣ منها فقط فيها حدٌّ معقول من الشـفافية، كما أنّ قطاعات الإنشـاءات حقّقت درجة شـفافية طبقًا لمقياس المنظّمة تصـل إلى ٥,٣ من ١٠ ، والدفاع ٦,٦من ١٠، وهما من القطاعات الأكثر معرفة للفسـاد، كما أنّهما من القطاعات التي تعتمد فيها الدول العربيّة على الشركات الأجنبيّة أكثر مـن غيرها[٣٥]. بل يتبيّن من التحقيقات الصحفيّة الغربيّة أنّ ٤٠٪ من الفسـاد في التجارة الدوليّة حتّى عام ٢٠١١، يتركّز في تجارة السلاح[٣٦]، غير أنّ المنطقة الأعلى في حجم شراء الأسـلحة هـي المنطقة العربيّة، وأنّ تقديم الرشى لمسـؤولين عرب لدفع دولهم لعقد صفقات التسلّح هو أمر شـائع، وتقدم الصحف الغربيّة وبرقيات ويكيليكس كمًّا من التقارير عن هذه الرشى[٣٧].

33 Stephen Lendman, America's Secret Prisons, http:// dissidentvoice.org\2010\03\amiricas-secret-prisons

٣٤ وليد عبد الحي، "أثر العولمة على حقوق الإنسـان والحريات العامة"، **مجلة الرسـالة**، المركز الوطني لحقوق الإنسان، السنة الثانية، العدد ٥، (كانون الثاني، ٢٠٠٦)، ص.١٨.

35 - http://www.ft.com/cms/s/2/23fe9960-6712-11e1-9e53-00144feabdc0.html#axzz24lghxy4g
- http://bpi.transparency.org/bpi2011/results/

36 http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/aug/16/serious-fraud-office-arms-trade

37 http://bristolagainstarmstrade.wordpress.com/military-sales-to-middle-eastn-africa/

الاختراق الإقليمي

أدّت الثـورة الإيرانيّة تحديـدًا لإثارة مدى الاخـتراق الإيرانيّ للنظام الإقليميّ العـربيّ، ولعلّ "التماثل" المذهبي بـين قطاعات في المجتمع العـربيّ والمذهب السـائد في إيران هو ما وضع هذه المسـألة موضع المناقشـة، ونظرًا لظـروف تاريخيّة، ولعلّ ما وصـل إليه تقرير لجنة بسـيوني في البحرين يعزّز وجود المبالغة، إذ انتهى تقرير هذه اللجنة التي تشـكّلت بقرار من ملك البحريـن إلى عدم وجود أدلّة على دورٍ إيرانيّ في الأزمة البحرينيّة المعاصرة[٣٨].

منظّمات المجتمع المدني وظاهرة التغلغل

تمثّـل فكرة "التغلغـل" محاولة من الدول الكبرى ولا سـيّما الولايات المتّحـدة، للعمل على التشـابك مع القـوى السياسـيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّـة ومحاولـة التأثير في النسـيج المجتمعي بكامله سـواء بالانخـراط المباشر في هذه القـوى أو بالتغلغل غير المباشر من خلال الأفراد الذين يتبنّون المنظور الأميركيّ.

وقد تكون إحدى دراسـات مؤسّسـة راند RAND لمواجهة ما تعدّه تطرّفًا إسـلاميًّا ومعاديًا للسياسة الأميركيّة بالخصوص والغربيّة عمومًا نموذجًا واضحًا لهذا التوجّه، وتسـتند هذه الدراسـة الإسـتراتيجيّة في توجّهها المركزي[٣٩] إلى تصوّر يرى أنّ أغلبيّة المسـلمين ينتمون للاتّجاه المعتـدل في الفكر الإسـلاميّ، لكن المتطرّفين تمكّنوا من بناء شـبكاتٍ وتنظيماتٍ مكّنتهم من السيطرة، في الوقت الذي يفتقر فيه المعتدلون للإمكانيّات، الأمر الذي يجعلهم في "حاجة ماسّة إلى الخارج".

واسـتنادًا لخبرة الولايات المتحدة في فترة الحـرب الباردة ضدّ الاتّحاد السوفياتي، ترى الدراسـة إمكانيّة الاستفادة من هذه الخبرة ولا سيّما في نطاق تطوير المنظّمات والهيئات الليبراليّة، وتكرار ذلك في توظيف هذه الخبرة في بناء شبكات إسلاميّة في الدول الإسلاميّة وبخاصّة الدول العربيّة.

ويقوم مشروع راند على العمل على مسـتوياتٍ ثلاثة هي التنظيمات الإسـلاميّة المعتدلـة الموجودة فعلًا، والتركيز عـلى التنظيمات القابلة للتوجّه المعتدل، وأخيرًا خلق بيئة ثقافيّة تشجّع الاعتدال والتسامح.

38 Mahmoud Cherif Bassiouni, "Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry",Bahrain,Dec, 2011, p.387,paragraph no.1584.

39 Angel Rabasa, *Building Moderate Muslim Network*, Rand Center for Middle East Public Policy, 2007, pp. 63-70,113.

وتدعو الدراسة إلى البدء بتنظيمات - حتّى وإن كانت سرّية - والعمل معها، عـلى أن تكون موثوقة. مع التركيز عـلى الليبراليّين والعلمانيّين ورجال الدين الشّـبان والنشـطاء الاجتماعيّين والنساء المنخرطات في دعوات المساواة والصحفيّين والكتّاب المعتدلين. وتتحدّث الدراسة عن التنظيمات والهيئات المختلفة المرشّحة في المنطقة العربيّة لتكون من بين الركائز للانطلاق في هذه الإستراتيجيّة.

من ناحيةٍ أخرى، تدلّ المعطيات التي قدّمتها "نيويورك تايمز" على أنّ الولايات المتّحدة قامـت بتدريب عناصرَ من دولٍ عربيّة على "تعزيز الديمقراطيّة" في دولهـم من خلال برامجَ موّلتها الولايات المتّحدة عبر مؤسّسات مثل المعهد الجمهوري الدوليّ international Republican Institute والمعهـد الديمقراطـيّ الوطنـي Natioal Democratic Institute وبيـت الحريّـة Freedom House والصنـدوق الوطني للديمقراطيّةNational Endowment for Democracy، وهو الأمر الذي كان يثير حفيظة الأنظمة السياسـيّة الأكـثر تناغمًا في توجّهاتها الإسـتراتيجية مع الولايات المتّحدة، ولمّا كانت هذه المؤسّسات تتلقّى الدعـم المالي من الولايات المتّحدة، فمن غـير الممكن فصل توجّهاتها عن التوجّهات الإسـتراتيجية للحكومة الأميركيّـة، فالصندوق الوطني للديمقراطيّة الذي أُنشـئ عام ١٩٨٣ يتلقّـى دعمًا بقيمة ١٠٠ مليون دولار سنويًّا من الحكومة الأميركيّة، كما أنّ بيت الحرية يتلقّى القسط الأكبر من ميزانيّته من الحكومة الأميركيّة عبر وزارة الخارجيّة[٤٠].

وتعود تقاليد التغلغل في جسد الهيئات السياسيّة ومنظّمات المجتمع المدني لفترة مبكرة، ولعلّ الولايات المتّحدة هي الأكثر اسـتخدامًا لهذا النمط من التغلغل، وقد كشـفت الدراسـات المختلفة الخاصّة بهذا الموضوع ولا سيّما من الممارسـين لها داخل الجهاز الحكومي الأميركيّ مثل وكالة الاسـتخبارات الأميركيّة نماذجَ واسعة من التغلغل، ويوجز أحد الكتـب المهمّة في هذا المجال هذا النمـط من التغلغل في ثلاثة أشكال[٤١]:

الشكل الأوّل: تجنيد أجهزة الاستخبارات الأجنبيّة لبعض أفراد النخب البارزيـن في البلد موضع التغلغل، ويُطلب منهم إنشـاء منظّمات أو هيئات معيّنة ولا سيّما ذات الطابع العلمي؛ للترويج لأفكارٍ وسياسات معيّنة تعود في محصّلتها النهائيّة بالنفع على الدولة المتغلغِلة.

والشـكل الثاني: تقديم المساعدات الماليّة لمنظّمات قائمة فعلًا، بهدف دفعها نحو مساندة سياسات داخليّة معيّنة تريدها الدولة المتغلغِلة.

الشـكل الثالث: المساندة السياسـيّة والمعنويّة لمنظّمات معيّنة مثل منظّمات حقوق الإنسـان، ويجـري الدعم بطريقة غـير مباشرة من خلال:

- الدعـوة إلى المشـاركة في فعاليات مؤتمـرات دوليّة تكـون معنيّة بموضوعات معيّنة تهمّ الدولة المتغلغلة.
- توظيف بعض أفراد النخب كمستشارين في هيئاتٍ معيّنة، أو للعمل في الجامعات كأكاديميّين سـواء في هيئات تابعة للدولة المتغلغلة أو في هيئـات دوليّة بهدف تعزيز فرص هؤلاء الأفراد في الترقية في مناصبهم ببلادهـم ليصبحوا أكثر تأثيرًا في صنع القرارات في مسـتويات مختلفة بدولهم أو أكثر تأثيرًا في توجّهات الرأي العامّ المحلّي.

كما يشـير تقرير حديث ومفصّل في مجلّة المستقبل العربي إلى أشكال الاختراق للجسـد السـياسيّ والاجتماعي العربيّ، ويشير التقرير إلى[٤٢] "مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط" التي أطلقتها الخارجيّة الأميركيّة في كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠٠٢، ويتضمّن برنامجها مساعدة المنظّمات الأهليّة في المنطقة، وقد أعلن مكتبها ومقرّه في تونس في شهر شباط / فبراير عام ٢٠٠٨، فتح باب الترشـيح للحصول على مساعدات موجّهة للمنظّـمات المهنيّـة والجامعات والهيئات غـير الحكوميّة وجماعات النساء، ووصلت المبالغ المخصّصة لعام ٢٠٠٨ إلى ثلاثة ملايين دولار.

ويشـير التقرير إلى أنّ المبادرة قامت بإنشـاء ثلاثـة مكاتبَ إقليميّة؛ الأوّل ويشـمل لبنان وشـمال أفريقيا، والثاني في أبوظبي وهو موجّه لبلدان الخليج العربيّ، والثالث في القاهرة مخصّص لمصر. وقد أطلقت السفارة الأميركيّة في تونس برنامج المبادرة المحلّي تحت عنوان "المبادرة للتحوّل في تونس" وتشـمل مسـؤولياته إدارة برامـج المبادرة في كلٍّ من الجزائر ومصر ولبنان وليبيـا والمغرب وتونس وإسرائيل والأراضي الفلسـطينيّة والأردن، وتبلغ قيمة الاعتمادات الماليّة المخصّصة لهذه المبـادرة سـنويًّا أكثر من خمسـين مليون دولار، ويعمـل في المكتب الإقليمـيّ في تونـس عشرة موظّفين يشـملون دبلوماسـيّين أميركيين وموظّفين مـن المنطقة لهم تجارب في مجـالات الإصلاح الديمقراطيّ

40 http://www.nytimes.com/2011/04/15/world/15aid.html?_r=1&pagewanted=all

41 Philip Agee, *Inside The Company*: CIA Diary, (Penguin, 1975), pp. 69-79.

٤٢ أحمـد نظيف، "أسرار الاختراق الأميركي لمنظمات المجتمع المدني في تونس"، **المسـتقبل العربي**، العدد.١٤، ٢٠١٢/٤/١٤.

وأنشطة المجتمع المدني وإدارة المنح والمساعدات الماليّة، ويقوم هؤلاء جميعًا بالتنسيق مع سفارات الولايات المتّحدة في المنطقة.

وينظِّم المكتب الإقليميّ في تونس مؤتمرات إقليميّة (مؤتمر نساء الأعمال ومؤتمر القادة الطلّاب)، كما يساهم في برامج التبادل (منحة القادة الشبّان وبرنامج تدريب سيدات الأعمال الشابّات)، كما يوفِّر المكتب العديد من آليّات التمويل (المنح الصغرى والمنح المختصّة)، ويساهم في تنظيم المؤتمرات وتسهيل تبادل الزيارات وإعداد الندوات ودورات التكوين.

وقد موَّلت المبادرة عام ٢٠١١ منظّمة مغربيّة تسمّى "منتدى المواطنة" في برنامج شراكة مع نادي اليونسكو، ويهدف البرنامج إلى تكوين القيادات الشبابيّة بمنظور أميركيّ ولا سيّما في ما يتعلّق بالصراع العربيّ الصهيوني، وقالت مسؤولة البرنامج في معرض حديثها عن أهدافه المعلنة "يعتزم مكتب المبادرة تخصيص عشرين مليون دولار لدعم التحوّل في تونس، وهو أمرٌ من شأنه أن يساعد في ترسيخ المكتسبات التي تحقّقت في تونس في حقبة ما بعد الرئيس بن علي، ومساعدة التونسيّين وهم يحقّقون تقدّمًا نحو التطوّر الديمقراطيّ والرخاء الاقتصادي المستدامين.

ويشير تقرير المستقبل العربي المشار إليه سابقًا إلى نشاطات الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة USAID في تونس (وهي منظّمة حكوميّة تتبع وزارة الخارجيّة الأميركيّةيعيّن مديرها ومساعده الرئيس الأميركيّ، ويصادق عليهما الكونغرس الأميركي، وهو ما يحول دون تصنيفها كمنظّمة غير حكوميّة مستقلّة)، إذ إنّها "رصدت ما يزيد على ستّين مليون دينار تونسيّ (نحو ٤١,٣ مليون دولار)، ومن مشاريع تلك الوكالة تمويلها ما يسمّى بـ"مدارس المواطنة" في كلّ البلاد التونسيّة، وهي نواد مسيَّسة تجري فيها استمالة الطلّاب الأذكياء الذين يرجّح أن يتبوّأ بعضهم مناصبَ مهمّة مستقبلًا.

وقامت الوكالة بعد الثورة التونسيّة ببرنامج إطلاق "شبكات المجتمع المدني الإقليميّة"، والتي تهدف إلى جمع مجموعة كبيرة من الجمعيّات في إطار شبكات ينسِّق في ما بينها أحد العاملين بالوكالة، والتي تهدف إلى إنشاء أكبر قاعدة بيانات بخصوص المجتمع المدني، ونجحت الوكالة في إنشاء الشَّبكة الإقليميّة بالجنوب الشرقي، وشبكة الوسط[٤٣].

٤٣ أحمد نظيف، المرجع نفسه.

أدوات الاختراق المساعدة

إذا كانت الأدوات السابقة التي أتينا على عرضها تمثّل المحاور الإستراتيجيّة للاختراق، فإنّها تتّكئ أحيانًا على متغيِّرات مساعدة، وتتمثّل في:

أ. التسميم السياسيّ Political Intoxication

ويعني محاولة نشر أفكار أو قيم معيّنة في مجتمعٍ معيّن، والعمل على نقل مكانة هذه الأفكار والقيم من مستوى القيم التابعة إلى مستوى القيم العليا في المجتمع المستهدف. ويُنجز هذا الهدف بطريقةٍ غير مباشرة من خلال استقطاب نخبٍ فكريّة وثقافيّة مختارة تتبنّى هذه الأفكار والقيم في المرحلة الأولى، لتقوم في ما بعد بترويجها بطريقة منظّمة بين صفوف المجتمع من خلال وسائل الإعلام والثقافة والمناهج التعليميّة المختلفة[٤٤].

ويجري التركيز في التسميم السياسيّ على تشكيك الفرد والمجتمع في عدالة قضاياه بطريقة تدريجيّة ليصل حدّ خلخلة البنية العقيديّة والتماسك النفسيّ للمجتمع، ولا بدّ أن تستند عمليّة التّشكيك هذه من خلال الفهم الجيّد للبنية العقيديّة والمركب السيكولوجي للمجتمع لتحديد نقاط الضعف والتسلّل من خلالها، وتتعزَّز هذه العمليّة من خلال تقديم المنظومة القيميّة للمهاجم كبديل أكثر نجاعة.

ويعدِّد د. رفعت سيد أحمد ستّ عشرة جهة أميركيّة تمارس التسميم السياسيّ في المجتمع المصريّ من خلال فروع لهذه الجهات تعمل داخل مصر مع مفكّرين ومثقّفين وإعلاميّين وهيئات مجتمع مدنيّ، وهو أمر يمكن الاستدلال على تكرار نموذجه في عدد من الدول العربيّة[٤٥]. ويمكن اعتبار الكثير من التقارير الخاصّة بالحرّيات في العالم العربيّ التي تصدرها هيئات أميركيّة أو غربيّة كنماذجَ في بعض ما تورده على التسميم السياسي، إذ تختلط بعض الحقائق في بنية فكريّة توحي بتوجّهات معيّنة تستهدف تحطيم التماسك النفسي

٤٤ حامد ربيع، "احتواء العقل المصري"، **الأهرام الاقتصادي**، العدد٣٣،٣١ ، ١٩٨٣/١/٧.

٤٥ مثل: الجامعة الأميركيّة في القاهرة، ومؤسسة راند الأميركيّة، والمركز الثقافي الأميركي، ومركز البحوث الأميركيّة في القاهرة، ومؤسسة فورد فاونديشن، وهيئة المعونة الأميركيّة، ومعهد ماساشوستس وفرعه في القاهرة معهد "إم أي تي" في مبنى جامعة القاهرة، ومؤسسة روكفار للأبحاث، ومؤسسة كارنيغي، ومعهد التربية الدوليّة والمتخصص في منح السلام، ومعهد بروكسنجر، ومعهد دراسات الشرق الأوسط الأميركي، ومعهد المشروع الأميركي، والأكاديميّة الدوليّة لبحوث السلام، ومشروع ترابط الجامعات المصرية والأميركيّة، ومقرّ المجلس الأعلى للجامعات في القاهرة.

انظر التفصيلات في: رفعت سيد أحمد، **علماء وجواسيس**، ص.٤٣،

للمجتمع المتلقّي[٤٦]. وإذا كان الخطاب الأيديولوجي والدعائي السوفياتي يتوجّه للطبقة العاملة، والخطاب الديني يتوجّه للعامّة في الغالب، فإنّ الخطاب الأميركيّ تحديدًا يركّز على النخب اعتقادًا أنّ تسميم العقل النخبوي يقود إلى تسميم الثقافة السائدة، ويمكن ملاحظة نماذج التسميم في تغييب قيمٍ معيّنة مثل المقاومة لصالح السلام، أو تغليب قيم حوار الأديان على حساب أولويّة الحقوق بين الأديان، أو إعلاء قيمة النموّ على حساب عدالة التوزيع أو تغليب تعبير الانتحاري على الاستشهادي أو الإرهاب على المقاومة أو القضيّة الشرق الأوسطيّة بدلًا عن القضيّة الفلسطينيّة...إلخ. وعلى الرغم من أنّ القيم التي يراد ترويجها لتسميم المنظومة القيميّة تبدو ذات مدلول إيجابي ويصعب أحيانًا رفضها، فإنّ إعلاء مكانة تلك القيم يستهدف إعادة تركيب المنظومة بما يستجيب لأهدافٍ معيّنة.

> يمكن ملاحظة نماذج التسميم في تغييب قيم معينة مثل المقاومة لصالح السلام، أو تغليب قيم حوار الأديان على حساب أولوية الحقوق بين الأديان، أو إعلاء قيمة النمو على حساب عدالة التوزيع، أو تغليب تعبير الانتحاري على الاستشهادي، أو الإرهاب على المقاومة، أو القضية الشرق الأوسطية بدلا عن القضيةالفلسطينية...الخ

ب. حلف الضواحي

تتمثّل الفكرة المركزيّة في هذه الإستراتيجيّة في تعزيز النزعات الانفصاليّة للثقافات الفرعيّة في المجتمع العربيّ، ومحاولة مدّ جسور العلاقة مع الكيانات السياسيّة التي ستنبثق عن هذه الثقافات الفرعيّة، ولعلّ دراسة أوديد ينون حول إستراتيجيّة إسرائيل في الثمانينيّات[٤٧]، وما كتبه زئيف شيف في الفترة نفسها تقريبًا - ودعا فيه إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول - مؤشّرات على هذا التوجّه[٤٨].

وتقبّلت بعض الأقلّيات دور الحليف للقوى الكبرى بفعل عاملَي ضغط؛ أوّلهما الخوف من السلطة المركزيّة، وثانيهما الخوف من الأقلّيات الأخرى المنافسة لها، وتطوّر هذا الدور إلى تحوّل تدريجي من هويّات ثقافيّة إلى كيانات سياسيّة واقتصاديّة بل وعسكرة هذه الهويّات[٤٩]. ولعلّ العلاقات الإسرائيليّة مع الأقلّيات في جنوب السودان وأكراد العراق وبعض القوى المسيحيّة في لبنان بل ومحاولات التواصل مع أمازيع المغرب العربيّ مؤشّرات على كلّ هذه الإستراتيجيّة المساعدة.

ج. الفوضى الخلاقة

لن نعود إلى تأصيل مفهوم الفوضى الخلّاقة creative chaos في التنظير السياسيّ ومدى اشتقاقه من مفاهيم العلوم الطبيعيّة ولا سيّما نظريات بريجوجين وغيره [٥٠]، غير أنّ طرح المفهوم لمعالجة أوضاع الشرق الأوسط ولا سيّما بعد أزمة الاحتلال العراقيّ للكويت وما ترتّب عليه، تبلور بوضوح عام ٢٠٠٥ مع ما طرحته وزيرة الخارجيّة الأميركيّة السابقة كونداليزا رايس استنادًا إلى بعض أدبيات المحافظين الجدد.

وتقوم الفكرة المركزيّة لهذا المفهوم على تدمير بنية قائمة مختلّة، بهدف تشييد بنية جديدة من ركام البنية القديمة، وقد رأت الوزيرة رايس - والمحافظون الجدد - أنّ منطقة الشرق الأوسط منطقة مضطربة لأسبابٍ سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، وأنّ عدم الاستقرار يحتاج إلى إعادة تشكيل المنطقة بصورة تعالج مواطن الخلل في هذه البنية الشرق الأوسطيّة.

إستراتيجيّة إعادة التشكيل: نموذج الشرق الأوسط الكبير

عرفت العقود الأربعة السابقة عددًا من التحوّلات في بنية النظام الدوليّ من ناحية والنظام الإقليميّ الشرق الأوسطي من ناحيةٍ ثانية، وقد دفعت هذه التحوّلات إلى التأثير في إستراتيجيات القوى الدوليّة والإقليميّة في نطاق تفاعلها المتبادل.

46 http://www.ahram.org.eg/Issues, Views/News/109102.aspx

47 http://cosmos.ucc.ie/cs1064/jabowen/IPSC/articles/article0005345.html

48 Ze'ev Schiff, Ha'artz,6-2-1982

49 Saad Eddin Ibrahim, "Management and Mismanagement of Diversity", http://www.unesco.org/most/ibraeng.htm

50 Joan Pere Plaza, *Chaos Theory and its Application in political Science*, (Spain: UAB, 2006).

وتمثّلت هذه التحوّلات في: الثورة الإيرانيّة عام ١٩٧٩، وتسلّل النزعة التصالحيّة بين العرب وإسرائيل بمستوياتٍ مختلفة، وتنامي الحركة الإسلاميّة، وانهيار الكتلة الاشتراكيّة، وعدم تحقيق إستراتيجيّات وكالة الطاقة الدوليّة في التحكّم في قطاع الطاقة أيّ نجاح ذي شأن، وتداعيات حروب الخليج والتي أدّت إلى تنامٍ متسارع في ظاهرتين هما تزايد الإنفاق الدفاعي، وتزايد الوجود العسكري الأجنبيّ ولا سيّما الأميركيّ في المنطقة بما في ذلك حلف الأطلسي، ثمّ تنامي المكانة الصينيّة والعودة التدريجية للدور الروسيّ، وأخيرًا الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، وتنامي التيّار الفكري بين دارسي العلاقات الدوليّة بدخول الولايات المتّحدة مرحل التراجع في المكانة الدوليّة، واستمرار الضغط المتزايد على الوظيفة التقليديّة للدولة. ما دفع إلى تراخي مفهوم السيادة بكلّ ما لذلك من تداعيات على التفاعلات الدوليّة ولا سيّما مفهوم التدخّل الإنسانيّ وحقوق الإنسان...إلخ. وقد كان ذلك نتيجة لتنامي ظاهرة العولمة التي جعلت التدفّق المالي والسلعي والفكري يؤثّر كثيرًا في مفاهيم المواطنة التقليديّة وفي مكانة الأيديولوجيات ودرجة تماسك الثقافات الفرعيّة في ظلّ العلمنة وفي إيقاعات القدرة على التكيّف مع تغيّرٍ سريع ومتسارع في كلّ أنساق المجتمعات، ممّا جعل الهياكل التقليديّة عاجزة عن القدرة على البقاء في وجه هذا التغيُّر.

ومن المؤكّد أنّ المنطقة العربيّة لم تكن بمنأى عن تبعات هذه التحوّلات الجذريّة، الأمر الذي دفع لبروز النقاش بشأن آليّات المنطقة للتكيّف مع هذه التحوّلات لكي لا يصل الأمر إلى حالة الانهيار، وقد برز تيّاران في إطار آليات التكيّف:

- التكيّف الداخلي، والذي تكفّلت به القوى المحليّة في المنطقة، ويمكن اعتبار ظاهرة "الربيع العربيّ" في بعض ملامحها مؤشّرًا على محاولة هذه القوى المحليّة "إعادة تشكيل" بنية المنطقة من خلال الإرادة الذاتيّة، والتي تجلّت في التغيُّرات التي أصابت بعضًا من النظم السياسيّة العربيّة (وهو أمرٌ لا يدخل في جوهره في نطاق ورقتنا البحثيّة هذه).

- التكيّف الخارجي، والذي قام على فكرة إعادة بناء الشرق الأوسط وتوظيفه في إطار التنافس الدولي، وشرعت القوى الدوليّة وبعض القوى الإقليميّة في البحث في مسألتين من هذه الناحية؛ الأولى ما هي أنسب الطرق لإعادة تشكيل بنية المنطقة؟ والثانية، ما هو نمط البنية الجديدة؟ ولعلّ ذلك هو الذي يفسِّر مشروع الشرق الأوسط، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، والمشروع المتوسّطي، ومشروع الاتّحاد من أجل المتوسّط، وممرّ السلام الياباني، وغيرها من المشروعات.

وقد ترافق ظهور هذه المشروعات في فترات مختلفة من العقود الأربعة المشار اليها سابقًا مع جهدٍ فكريّ لبلورة الإجابة عن السؤالين السابقين، ولكنها تسعى إلى تقديم تصوّرات لـ "البنية أو الشكل" الجديد للمنطقة طبقًا لتوجّهات الدولة الموجِّهة لهذه المشروعات الفكريّة[٥١].

ويمكن اعتبار مشروع الشرق الأوسط الكبير المشروع الأكثر اندفاعًا نحو التحقّق (كما سنوضّح)، ولا سيّما أنّ الدولة الأعظم هي التي تتبنّى هذا المشروع، كما أنّ كثيرًا من معالم المشروع - كما سنوضّح - تعكس آليّات الاختراق التي أتينا على مناقشتها في الصفحات السابقة.

> ينطوي مشروع الشرق الأوسط الكبير في أبعاده الرئيسة الواردة في الدراسات الغربيّة على تصوّرات تقوم في هدفها النهائي على الاختراق بطرقٍ مختلفة لبنية المنطقة باتّجاه إعادة تشكيلها.

من الضروريّ بداية تحديد "الشرق الأوسط" في المنظور الأميركيّ، إذ نجد أنّ معهد الشرق الأوسط في واشنطن يطابق بين الشرق الأوسط والعالم الإسلاميّ، بينما تحدِّده وزارة الخارجيّة الأميركيّة بأنّه "المنطقة الممتدّة من شمال أفريقيا والهلال الخصيب ودول الخليج"، ويستثني التحديد تركيا، بينما تشتمل مسؤوليات القيادة المركزيّة في تقسيمات وزارة الدفاع الأميركيّة دول القرن الأفريقي ومصر والسودان والأردن وإيران والعراق وأفغانستان وباكستان، وهو ما يعني أنّ الشرق الأوسط ليس مفهومًا جيوسياسيًّا أو جيوستراتيجيًّا محدّدًا، وإنّما يضيق ويتّسع تبعًا لنطاق المصالح الإستراتيجيّة العليا، وهو أمر تؤكّده تباينات تعريفات الإقليم في الموسوعة الفرنسيّة عن تعريفات المعهد

٥١ من نماذج هذه الدراسات الخاصة بإعادة تشكيل المنطقة العربية أو الشرق الأوسطية سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، انظر:

a. Carl Conetta, Charles Knight & Lutz Unterseher, Toward Defensive Restructuring in the Middle East Research Monograph 1,PDA.1991.

b. Roger Owen-State , Power and Politics in the Making of the Modern Middle East, 3rd, (London: Routledge, 2003), pp. 113.219-229.

c. Vicki Preibisch, The Political Logic of Economic Restructuring in The Middle East, (Grin, 2006), pp. 15-17.

الملـكي البريطانيّ أو التعريفات الإسرائيليّة، غير أنّ تقسـيم الإقليم إلى مركز Heartland وحواف periphery، يشـير تقريبًا إلى أنّ المنطقة العربيّة تقع في معظم التعريفات الغربيّة في القلب أو المركز[٥٢].

ودون العـودة إلى مقدِّمـات ظهور هذا المـشروع (كمشروع الشرق الأوسط الذي طرحه شمعون بيريز عام ١٩٩٣)[٥٣]، فإنّ أوّل ذكرٍ لفكرة الشرق الأوسط **الكبير** جاءت في دوريّة Joint Force Quarterly عام ١٩٩٥[٥٤] مـن خلال سلسـلة وثائقيّة وتحليليّـة للمفهوم، وتمحورت كلّها حول فكرة محدَّدة هي توسـيع نطاق عمل القيادة العسـكريّة الأميركيّة الوسـطى لتمتدّ نحو آسيا الوسـطى، وتقوم الأفكار الرئيسة على الربط بين الشرق الأوسط التقليديّ (الصغير) ودول آسيا الوسطى والـدول المحاذية لها في باكسـتان وأفغانسـتان، ويتمثّل هذا الترابط في[٥٥]:

- الثورة النفطيّة في الخليج العربيّ وحول بحر قزوين وآسيا الوسطى.
- شـبكة الأنابيـب النفطيّـة العابرة لروسـيا وإيران وتركيـا والهند وباكستان وأفغانستان.
- تنشيط طريق الحرير الجديد لربط آسيا بأوروبا من خلال التنسيق المشترك بين الصين وإيران.
- هذه المنطقة فيها أكبر عدد من الدول النوويّة (روسيا، الصين، الهند، باكستان، إسرائيل، فضلًا عن الهواجس من المشروع النووي الإيرانيّ).
- تشـكيل تركيـا لمفصل يربط بـين المنطقة ومنطقـة عمل الحلف الأطلسي.
- طغيان الطابع الإسلاميّ على هذه المنطقة من الناحية الثقافيّة، مع تزايد في مكانة الإسلام السياسي.

وتعـزَّز الجهـد الفكري الخاصّ بإسـتراتيجيّة الشرق الأوسـط الكبير بالدراسـة التي أنجزها معهد بروكنغز عـام ١٩٩٧[٥٦]، ثمّ نشر معهد بحوث السياسـة الخارجيّة الأميركيّ دراسة مستقبليّة بعد ذاك بعامين عـن الشرق الأوسـط الكبير واشـتملت على سـيناريوهين؛ أحدهما متشائم يفترض استمرار النظم السـلطويّة والحروب، والآخر متفائل يفـترض تطـوّرًا سياسـيًّا واقتصاديًّـا واجتماعيًّـا في الشرق الأوسـط الكبير[٥٧]، وعادت فكرة الشرق الأوسـط الكبير لتبرز بصورة رسميّة في اجتماع مجلس الناتو في براغ عام ٢٠٠٣ عندما تقدَّم المندوب الأميركيّ نيكـولاس بيرنز بورقـة تحت عنوان "الناتو والشرق الأوسـط الكبير"، وجاء فيها ما نصّه "إنّ على الناتو أن يتّجه جنوبًا وشرقًا ليغطّي نشاطه الشرق الأوسط الكبير"[٥٨]، وقد جاء النصّ على النحو التالي:

> NATO's mandate is still to defend Europe and North America. But we don't believe we can do that by sitting in Western Europe, or Central Europe, or North America. **We have to deploy our conceptual attention and our military forces east and south. NATO's future, we believe, is east, and is south. It's in the Greater Middle East.**

وتوالت التأكيدات الأميركيّة والأوروبيّة بعد ذلك للمشروع على لسان الرئيس بوش في شباط / فبراير ٢٠٠٤، كما بحث وزراء خارجيّة الاتحاد الأوروبيّ في آذار / مـارس عام ٢٠٠٤ موضوع الشرق الأوسـط الكبير، وبحثه اجتماع مجموعة الثمانية G.8، وصولًا إلى تصريحات كونداليزا رايس التي أشرنا إليها سابقًا.

مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير

ينطوي المشروع في أبعاده الرئيسـة الواردة في الدراسـات التي أشرنا إليها على تصوّرات تقوم في هدفها النهائي على الاختراق بطرقٍ مختلفة لبنية المنطقة باتّجاه إعادة تشكيلها، ولعلّ أبرز المحاور تظهر في الآتي:

أ. البعد السياسي، ويتمثّل في ما يلي:

- العمل على تطويـر نظم ديمقراطيّة مع إيـلاء أولويّة لـ "القوى الإسلاميّة" المعتدلة، ولعلَّ مساعي مؤسّسة راند الأميركيّة واضحة في هذا المجال، فقد أشرنا في الصفحات السـابقة إلى تقريرها في هذا المجال (انظر الهامش ٤١)، كما كانت المؤسّسـة قد أنجزت تقريـرًا آخر عـام ٢٠٠٣ عن التوجّه نفسـه[٥٩]، ويتبـيّنُ لنا من خلال هذه المسـاعي التركيز على "إضعاف الإسـلاميّين المعادين

52 Ted C.Snyder, *Turkey's Role in Greater Middle East*, Joint Forces Quarterly, no.9, (Autumn,1995).

53 Shimon Peres, *The New Middle East*, Holt and Co.N.Y,1993.

54 Joint force Quarterly, pp. 31-64.

55 - Hans Binnendijk, *Focus on the Middle East* , Joint Force Quarterly, pp. 4-5
- J.H.Binford Peay, *The Greater Middle East: The Five Pillars of Peace in The Central Region*, Joint Force Quarterly, pp. 32-35.

56 Geoffrey Kemp, Robert Harkevy, Strategic Geography and The Changing M.E., (Brookings Press.1997).

57 Adam Garfinkle, *The Greater Middle East in 2025*, The Foreign Policy Research Institute,1999.

58 Nicholas Burns, The New Nato and the Greater Middle East. in *Nato and The Greater Middle East*, Conference Proceedings, Prague , Prague Security Studies Institute, 2004, p. 189.

59 Cheryl Benard, *Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies*, Rand Corporation,2004, pp. 25-48.

للولايات المتّحدة، وتشجيع الليبراليّين والحداثيّين، والعمل على نشر الإنتاج الفكري للمؤيديّن للولايات المتّحدة في المنطقة وتوزيعه، وتشجيع الشباب الليبرالي على الكتابة لوسائل الإعلام، وإدخال الفكر الليبرالي في مناهج التعليم الديني، وإيجاد منابر (كالفضائيّات) ليعرض الليبراليّون أفكارهم من خلالها، وتنبيه الشباب إلى التاريخ العربيّ قبل الإسلام أو التاريخ العربيّ المنفصل في تطوّره عن التراث الإسلاميّ، وتشجيع منظّمات المجتمع المدني، وتعزيز التباينات بين الإسلاميّين والقوى التقليديّة (كالأقلّيات والقبائل وزعماء الريف)، والعمل على تشجيع التعاون بين الليبراليّين والتقليديين، وتشجيع المبادئ الفقهيّة التي تساند السّلام مع إسرائيل، وتشجيع الطرق الصوفيّة، وربط "المتطرّفين" بحركات غير شرعيّة، والتأكيد على عجز القوى المتطرّفة عن إدارة الدول، وتعزيز مشاعر الدونيّة لدى المنتمين للحركات المعادية للولايات المتّحدة، وتشجيع نشر الفضائح التي قد يقع فيها الإسلاميّون المعادون للولايات المتّحدة، وتعزيز الانشقاقات في صفوف الإسلاميّين، وتأكيد فكرة أنّ فصل الدين عن الدولة يؤدّي إلى تعزيز الدين..إلخ.

- العمل على تسوية النزاع العربيّ الصهيونيّ بصفة خاصّة من خلال الضغط المستمرّ على القوى المقاومة للسلام مع إسرائيل.
- تطوير التنسيق الأوروبيّ الأميركيّ في معالجة مشكلات المنطقة.
- ينطوي المشروع على تصوّرٍ يطالب بإعادة رسم الحدود السياسيّة في المنطقة للتناغم مع الحدود الاجتماعيّة، إذ إنّ التنوّعات الإثنيّة في الشرق الأوسط الكبير هي المسؤولة - في رأي بيرنز - عن التوتّرات في المنطقة، ولِلَجم هذه التوتّرات لا بدّ من إعادة تشكيل المنطقة لتطابق حدودها الاجتماعيّة (التنوّعات اللغويّة والطائفيّة والقوميّة واللغويّة..إلخ) مع الحدود السياسيّة، وهو أمر يتّسق مع فكرة الدولة اليهوديّة التي يطالب بها رئيس الوزراء الإسرائيليّ نيتنياهو.

ب. البعد العسكري

ويتمحور حول:

- توسيع نطاق عمل حلف شمال الأطلسي ليتّجه جنوبًا وشرقًا (وهو ما تعزَّز بالهجوم على ليبيا عام ٢٠١٢).
- إعادة توزيع القوّات الأميركيّة في المنطقة بما يتلاءم مع المهمّات الجديدة.

ج. البعد الاقتصادي والاجتماعي

ويتمثّل في التصوّرات التالية:

- تعزيز الانفتاح الاقتصادي وتنمية القطاع الخاصّ في دول الشرق الأوسط الكبير.
- التأكيد على إعادة النظر في مناهج التعليم في المنطقة.
- التأكيد على حقوق المرأة.
- تسهيل دخول دول المنطقة في منظمة التجارة العالميّة.
- أولويّة النموّ الاقتصاديّ على عدالة التوزيع.

الخلاصة

نظرًا إلى تباين مستويات التطوّر في النظم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة بين الدول العربيّة، فإنّ شبكة تفاعلاتها تتباين من دولةٍ إلى أخرى، ممّا يترتّب عليه تباين في مستويات الاختراق الأجنبي للدولة أو التغلغل فيها أو النفوذ عليها طبقًا لما أوضحناه في بداية البحث.

غير أنّ النظر إلى المنطقة العربيّة كبنية مترابطة، يكشف عن مستوًى عميق من الاختراق العسكري والسياسيّ والاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يُفقد المنطقة كنظامٍ إقليميّ القدرة على التخطيط المستقلّ، كما يجعلها أسيرة الخلافات البينيّة بقدرٍ يسهّل على القوى الخارجيّة التسلّل من خلال شقوق البنية الإقليميّة للتلاعب بها.

وتسعى دول الاختراق والتغلغل إلى ضمان التدفّق الطاقوي لأسواقها، وضمان الأمن الإسرائيليّ، وتوظيف قدرات المنطقة في تنافس القوى الدوليّة المختلفة.